

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة 17 أيلول/سبتمبر موجهة من البعثة الدائمة للولايات المتحدة إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، تحيل طيها البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للولايات المتحدة، السفير روبرت أ. وود، في الجلسة العامة 1546 لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2020

يهدي وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح تحياته إلى تاتيانا فالوفايا، الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، ويطلب التكرم بإدراج ملاحظات السفير وود في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2020 في قائمة الوثائق المقدمة لأغراض التقرير النهائي. ويغتنم وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح هذه الفرصة ليعرب مجدداً للأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح عن أسى آيات التقدير.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-12322(A)



* 2 0 1 2 3 2 2 *

السفير وود

الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر

الملاحظات كما أُلقيت

شكراً، سيدي الرئيس، على قيادتكم لأعمالنا في شهرنا الأخير من دورة عام 2020. إنني أقدر بشكل خاص العمل الشاق الذي بذله وفد بلدك لصياغة تقريرنا النهائي ووضع اللمسات الأخيرة عليه.

وقد أبدت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من المرونة خلال هذه المفاوضات. وسنواصل العمل معك ومع الوفود الأخرى لتمرير التقرير النهائي.

ومما لا شك فيه أن دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020 قد تأثرت بجائحة كوفيد-19، شأنها شأن كافة الهيئات المتعددة الأطراف، بل وكافة أماكن العمل في جميع أنحاء العالم. ومن جانبنا، وجدت الولايات المتحدة في الاجتماعات الافتراضية والهجينة حلاً فعالاً يلائم هذه الظروف غير المسبوقة.

ويشكر وفدي، كما أشكر أنا شخصياً، رؤساء مؤتمر نزع السلاح، والأمانة العامة، وأفرقة مكتب الأمم المتحدة في جنيف المعنية بتكنولوجيا المعلومات والمرافق على وضع سلامتنا على رأس الأولويات، وعلى الجهود المشهودة لإيجاد سبل تمكننا من مواصلة عقد اجتماعاتنا. والشكر موصول أيضاً إلى جميعكم أنتم زملائي الكرام على ما أبديتموه من مرونة واستعداد للعمل في ظروف استثنائية.

ومع ذلك، ينبغي ألا نخدع أنفسنا بأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من إحراز تقدم جوهري في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. فرمما أخرت الجائحة المناقشات، لكنها لم تخلق المأزق الذي نواجهه منذ ما يقرب من 30 عاماً.

وخلال الرئاسة الأسترالية، أشرفت السفيرة مانسفيلد على دراسة استقصائية عن مستقبل مؤتمر نزع السلاح، وما هو عليه، وما ينبغي أن يتجزه. وقدمت استنتاجات لافئة عديدة أوضحت بجلاء أن مؤتمر نزع السلاح يواجه أزمة هوية عميقة. فنحن لا نملك توافقاً في الآراء بشأن أمور جوهرية مثل ولاية الهيئة، وما ينبغي أن تنجزه، وما السبيل إلى ذلك.

وكان رأي الولايات المتحدة واضحاً منذ بداية هذه الدورة وهو أنه لا بد لنا من أن نعيد النظر في أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح إن أردنا بعث أي أمل في الماضي قدماً بالمؤتمر. ونحن لا نصر على عملية إعادة النظر هذه بغية تعطيل المؤتمر أو الابتعاد عن الولاية المنوطة بنا. بل إننا نفعل ذلك سعياً منا إلى العودة إلى تلك الولاية.

ومن الطبيعي أن تقوم هيئات مثل هذه الهيئة بمراجعة عملياتها الداخلية بصورة دورية. فهناك مجموعة كاملة من القضايا التي يمكن معالجتها، بما في ذلك طول مدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح، والمعايير الممكنة لتولي الرئاسة، والعضوية، وإجراء تقييم عفوي للبنود الأساسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. ومع أن الولايات المتحدة لا تدعو في الوقت الراهن إلى إدخال تغييرات كبيرة على الهيكل التنظيمي لمؤتمر نزع السلاح، فإننا ندعو إلى المناقشة، تسليماً منا بأن بعض التعديلات قد تحسن الكفاءة.

ونعتقد أيضاً أن عملية المراجعة ينبغي أن تتضمن مناقشة صادقة بشأن الفكرة المؤسفة وغير الدقيقة القائلة بأن أي برنامج عمل يجب أن يكون شاملاً ومتوازناً. ولا بد أن يكون واضحاً أن أي هيئة لم تتفاوض على أي شيء منذ عقود سيكون من الصعب عليها أن تتفاوض بشأن أكثر من

مسألة. ودعونا نسمي الأشياء بأسمائها - فربط التقدم في مسألة ما بما يحرز من تقدم بشأن مسائل أخرى هو السبب في عرقلة المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في عام 1999، وهو ما ترك هذه الهيئة مشلولة منذئذ.

وقبل أن تُلمّ جائحة كوفيد-19 بجنيف، أعربت وفود عديدة عن تأييدها لاستكشاف مؤتمر نزع السلاح سبل إدخال تحسينات ممكنة على أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح ومسائل العضوية فيه. وتلك مسائل لم تختف بين عشية وضحاها، وينبغي ألا نتردد في معالجتها.

ونظراً للصعوبة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادرات جديدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، فإن من المهم للغاية أن تنفذ البلدان الموجودة في هذه القاعة الاتفاقات التي هي طرف فيها تنفيذاً كاملاً. ومن بين تلك الاتفاقات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبينما تُصعب البيئة الأمنية السائدة التفاوض على اتفاقات جديدة، من المزعج للغاية ألا تتقيد بعض البلدان بالالتزامات التي قطعت أصلاً على نفسها. فقد استخدمت سوريا السلاح الكيميائي مراراً وتكراراً. واستخدمت روسيا سلاحاً كيميائياً ضد شخصين في إقليم دولة أخرى طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتدين الولايات المتحدة أشد ما تمكن الإدانة عملية التسميم المؤكدة التي تعرض لها ألكسي نافالني. ونحن واثقون من التحليل الكيميائي لثلاثة مختبرات، والذي أظهر الآن بشكل مستقل وجود أحد غازات الأعصاب من مجموعة نوفيشوك كسبب لتسمم نافالني. ونؤكد من جديد أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية، في أي مكان، وفي أي وقت، ومن جانب أي كان، وفي ظل أي ظروف، عمل غير مقبول ويتعارض مع القواعد والمعايير الدولية التي تحكم هذا الاستخدام. وإذ نضع في اعتبارنا التزامات روسيا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ندعو روسيا إلى التعاون مع جهود المجتمع الدولي للتحقيق في هذا العمل الشنيع، ونؤكد من جديد أنه يجب محاسبة المسؤولين عن هذا الهجوم - سواء الذين نفذوه أو الذين أمروا به. فلا مكان للإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لصحة هذا النظام بعينه، بل أيضاً بالنسبة لتحديد الأسلحة بشكل أعم.